


Distr.: General
5 October 2011

Arabic
Original: English

النهج الاستراتيجي
للإدارة الدولية
للمواد الكيميائية



الفريق العامل المفتوح العضوية للمؤتمر الدولي
المعني بإدارة المواد الكيميائية
الاجتماع الأول
بلغراد، ١٥ - ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١
البند ٥ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
تنفيذ النهج الاستراتيجي: تقييم وتوجيه عملية تنفيذ
النهج الاستراتيجي واستعراضه واستكمالته

الإعداد لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي

مذكرة من الأمانة

موجز تنفيذي

- ١ - تتمثل إحدى وظائف المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في الاضطلاع باستعراضات دورية للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وفقاً للفقرة ٢٤ من الاستراتيجية الجامعة للسياسات. وتشمل مهامه في هذا الصدد مهمتين هما "تلقي التقارير من جميع أصحاب المصلحة وثقي الصلة بشأن التقدم المحقق في تنفيذ النهج الاستراتيجي ونشر المعلومات بحسب الاقتضاء" و "تقييم تنفيذ النهج الاستراتيجي بهدف استعراض التقدم المحقق بالمقارنة مع أهداف ٢٠٢٠ واتخاذ القرارات الاستراتيجية ووضع البرامج، وترتيب الأولويات وتحديث النهج بحسب الضرورة".
- ٢ - وقرر المؤتمر في دورته الثانية أن يضطلع بتقريره الرسمي الأول للتقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي في دورته الثالثة. وتحقيقاً لذلك طلب من الأمانة أن تُعد تقريراً بتقديرات خط الأساس للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨ لينظر فيه الفريق العامل المفتوح العضوية وأن تعد التقرير الأول بشأن التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي أثناء الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١١.
- ٣ - وتقدم هذه المذكرة موجزاً للأعمال التي اضطلعت بها الأمانة في إعداد تقرير تقديرات خط الأساس والتقرير المرحلي الأول وفقاً لطلب المؤتمر، إلى جانب استعراض للاستنتاجات الأساسية للتقارير

الصادرة حتى الآن. ويرد تقرير خط الأساس نفسه في الوثيقة SAICM/OEWG.1/INF/1، وترد صيغة تمهيدية للتقرير المحلي الأول في الوثيقة SAICM/OEWG.1/INF/2. وترد البيانات التي يستند إليها التقرير المحلي التمهيدي الأول في شكل جداول في الوثيقة SAICM/OEWG.1/INF/2/Add.1.

أولاً - معلومات أساسية

٤ - تتمثل إحدى وظائف المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في الاضطلاع باستعراضات دورية للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وفقاً للفقرة ٢٤ من الاستراتيجية الجامعة للسياسات. وفي هذا الصدد يضطلع المؤتمر بمهمتين هما ”تلقّي التقارير من جميع أصحاب المصلحة وثيقي الصلة بشأن التقدم المحقق في تنفيذ النهج الاستراتيجي ونشر المعلومات بحسب الاقتضاء“ و ”تقييم تنفيذ النهج الاستراتيجي بهدف استعراض التقدم المحقق بالمقارنة مع أهداف ٢٠٢٠ واتخاذ القرارات الاستراتيجية ووضع البرامج، وترتيب الأولويات وتحديث النهج بحسب الضرورة“.

٥ - ولتسهيل التبليغ من جانب أصحاب المصلحة وبالتالي تسهيل أداء المؤتمر لوظيفة الاستعراض اعتمد المؤتمر في دورته الثانية طرائق قيام أصحاب المصلحة بالإبلاغ عن التقدم المحرز في التنفيذ وبشأن قيام الأمانة والمؤتمر بتجهيز المعلومات المبلّغة.^(١) وهذه الطرائق تشمل:

(أ) مجموعة من ٢٠ مؤشراً (يرد نصها في مرفق هذه المذكرة) لقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف النهج الاستراتيجي في المجالات الخمسة المعروضة في الاستراتيجية الجامعة للسياسات (تقليل المخاطر، والمعارف والمعلومات، وأسلوب الإدارة، وبناء القدرات والتعاون التقني، والاتجار الدولي غير المشروع)؛

(ب) توفير الإرشاد للأمانة بشأن طريقة جمع البيانات المطلوبة، بما في ذلك الإرشاد بشأن نطاق البيانات المطلوبة لكل مؤشر وتوجيه طلب إلى الأمانة لصياغة أداة إلكترونية بسيطة لجمع البيانات؛

(ج) طلباً إلى الأمانة لكي تعد تقريراً عن خط الأساس للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨ وتقريراً مرحلياً أولاً عن الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١١ لينظر فيهما الفريق العامل المفتوح العضوية؛

(د) تقييماً رسمياً للتقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي يقوم به المؤتمر في دورته الثالثة وبعد ذلك على فترات دورية.

ثانياً - الأعمال التي اضطلعت بها الأمانة منذ الدورة الثانية للمؤتمر

٦ - عملاً بطلب المؤتمر الصادر في دورته الثانية، أعدت الأمانة تقريراً عن تقديرات خط الأساس وصيغة تمهيدية لتقرير مرحلي أولي. ويرد تقرير تقديرات خط الأساس في الوثيقة SAICM/OEWG.1/INF/1 والتقرير المحلي التمهيدي الأول في الوثيقة SAICM/OEWG.1/INF/2. وترد البيانات التي استند إليها التقرير المحلي التمهيدي الأول في شكل جدول في الوثيقة SAICM/OEWG.1/INF/2/Add.1.

(١) يعرض المرفق الثالث بتقرير المؤتمر عن دورته الثانية (SAICM/ICCM.2/15) طرائق الإبلاغ التي وافق عليها المؤتمر.

٧ - ويرد في هاتين الوثيقتين استعراض لاستنتاجات تقرير خط الأساس والتقارير المرحلي التمهيدي الأول لتسهيل النظر في الخطوات المطلوبة بعد ذلك للإعداد للتحقيق الأول للتقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي الذي سيضعه المؤتمر في دورته الثالثة.

ألف - تقرير خط الأساس (٢٠٠٦ - ٢٠٠٨)

٨ - أعدت الأمانة تقرير تقديرات خط الأساس للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨ باستعمال الموارد المتاحة بسهولة من المعلومات والبيانات، بما في ذلك المعلومات والتقارير المقدمة من أصحاب المصلحة في سياق التبليغ المنتظم قبل الاجتماعات الإقليمية وفي سياق الإعداد للدورة الثانية للمؤتمر؛ والمعلومات التي تحتفظ بها الأمانة مثل قوائم جهات التنسيق الخاصة بالنهج الاستراتيجي وقوائم المشاركين في اجتماعات النهج الاستراتيجي؛ والمعلومات المتصلة ببرنامج البداية السريعة؛ والوثائق التي أُعدت للدورة الثانية للمؤتمر، وخاصة تلك الوثائق المتصلة بالتصديق على الصكوك والبرامج الدولية القائمة وتنفيذها؛ والمعلومات المأخوذة من المواقع الشبكية مثل مواقع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا.

٩ - وكان النهج الذي اعتنقته الأمانة في إعداد تقرير خط الأساس يتمثل في استخراج أي معلومات من هذه المصادر إذا كانت تناظر المؤشرات المعتمدة. واستعمل الاستبيان الذي وضع لجمع المعلومات الخاصة بالتقرير الدوري الأول لتوجيه هذا العمل وكفالة الاتساق. واستكملت المعلومات بشأن حالة أي نشاط بعينه، وما إن كان قد استكمل أو ما زال جارياً في شكل جدولي للتلخيص والتحليل الرقمي باستعمال صحائف بيانيه.

١٠ - وكان حجم المعلومات المتوفرة موضع الدراسة في إعداد تقرير خط الأساس هائلاً. ففي الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٩ تم تقديم ما مجموعه ١٦٦ تقريراً واستبياناً من ١٠٣ حكومات إلى جانب ٤٢ تقريراً واستبياناً من ١٥ منظمة حكومية دولية و٦٢ تقريراً واستبياناً من ٤٤ منظمة غير حكومية.

١١ - وكان التحدي الرئيسي في هذه العملية يتمثل في ترجمة المعلومات المقدمة في التقارير النوعية المقدمة إلى الأمانة وتحويلها إلى بيانات يمكن استعمالها لتسديد بيانات المؤشرات العشرين المعتمدة. وكانت المعلومات متنوعة ثرية في تفاصيلها النوعية. وتبين أن اختزال هذه المعلومات إلى إجابات تستخدم "نعم" أو "لا" للأغراض الكمية هي مهمة ذات صفة ذاتية. وكانت المعلومات تتجه عموماً إلى التشديد على الأنشطة الجديدة في فترة التقرير، مع وضع درجة أقل من التشديد على حالة الأعمال السابقة.

١٢ - وبسبب الكمية الكبيرة من المعلومات التي يمكن إتاحتها، عمدت الأمانة إلى إيلاء الأولوية إلى المعلومات الواردة من المصادر الحكومية. ووضعت تقديرات خط الأساس في صدد سبعة مؤشرات من المؤشرات التي اعتمدها المؤتمر: وهي توفير المعلومات وفقاً للمعايير الموحدة دولياً (المؤشر ٦) والمواقع الشبكية التي توفر معلومات لأصحاب المصلحة (المؤشر ٩)؛ والتزامات تنفيذ النهج الاستراتيجي (المؤشر ١٠)؛ والتنسيق بين أصحاب المصلحة (المؤشر ١١)؛ وتنفيذ الأولويات الدولية الرئيسية بشأن المواد الكيميائية (المؤشر ١٢)؛ وتعيين الاحتياجات المتعلقة ببناء القدرات (المؤشر ١٤)؛ والمشاريع المدعومة من الصندوق الاستثماري لبرنامج البداية السريعة (المؤشر ١٧).

١٣ - وفي ضوء الاستنتاجات المذكورة أعلاه بشأن المعلومات الحكومية، وتوحيماً لتوفير الوقت، اقتصر تركيز استعراض المعلومات الواردة من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على المعلومات المطلوبة للمؤشرات المذكورة أعلاه وحسب. وبالتالي وضعت تقديرات خط الأساس بشأن ثلاثة مؤشرات من المؤشرات السبعة: التزامات تنفيذ النهج الاستراتيجي (المؤشر ١٠)؛ والتنسيق بين أصحاب المصلحة (المؤشر ١١)؛ والمشاريع المدعومة من الصندوق الاستثماري لبرنامج البداية السريعة (المؤشر ١٧).

١٤ - وتباينت البيانات والمعلومات المتصلة بالمؤشرات الثلاثة عشر الباقية من حيث نوعيتها ولم تكن ملائمة للتحديد الكمي اللازم لوضع تقدير موثوق لخط الأساس. ولم تجد الأمانة معلومات مناسبة لأغراض صياغة تقدير خط أساس للمؤشرات الأربعة التالية: استخدام أدوات متفق عليها لإدارة المواد الكيميائية (المؤشر ١)؛ والفئات الرئيسية من المواد الكيميائية (المؤشر ٢)؛ وتبليغ المعلومات بشأن المخاطر التي تتعرض لها الفئات المعرضة (المؤشر ٧)؛ ومشاريع بناء القدرات بدعم من مصادر تمويل أخرى (المؤشر ١٨).

١٥ - ويتسم تقرير خط الأساس الناشئ عن ذلك، والذي يرد في الوثيقة SAICM/OEWG.1/INF/1، في أغلبه بتقديرات لأنشطة التنفيذ الأولية، بما في ذلك كثير من الأنشطة الرسمية المتخذة في أعقاب إنشاء النهج الاستراتيجي، مثل تسمية جهات التنسيق للنهج الاستراتيجي. وفي فترة خط الأساس قدمت ١٦٦ حكومة، تشمل ٨٥ في المائة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تسميات لجهات التنسيق الوطنية إلى الأمانة. وبالإضافة إلى ذلك قدمت ١٣ منظمة غير حكومية تسميات لجهات تنسيق رسمية أثناء الفترة. وتمثل هذه الأعداد ٤١ في المائة و٣٦ في المائة على التوالي من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي شاركت في الاجتماعات الإقليمية والدورة الثانية للمؤتمر.

١٦ - ومع الاعتراف بصعوبة استيعاب وترخيص المعلومات المتوافرة عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والتي تتسم بكون العدد والتنوع الكبير في مهامها وأنشطتها، يوجه تقرير خط الأساس الانتباه إلى التقارير التي وضعها أصحاب مصلحة محددين عن أنشطتهم لتنفيذ النهج الاستراتيجي. وتشمل هذه التقارير "تقرير تقدير خط الأساس للنهج الاستراتيجي للأمم المتحدة إزاء الإدارة الدولية للمواد الكيميائية"،^(٢) الذي أعده المجلس الدولي للرباطات الكيميائية و"التقرير الأهلي: حملة التوعية العالمية للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية"، الذي أعدته الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات العضوية الثابتة،^(٣) والتقارير المنتظمة التي أعدها المنظمات المشاركة لأغراض البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

١٧ - ويناقش تقرير المجلس الدولي للرباطات الكيميائية البيانات المأخوذة من ميثاق الحرص العالمي المسؤول واستراتيجية المنتجات العالمية الصادر عن المجلس في سياق مؤشرات التبليغ العشرين التي اعتمدها المؤتمر. ولا يتطرق التقرير الأهلي بالتحديد إلى المؤشرات العشرين ولكنه يصف مشاركة المنظمات غير الحكومية من مختلف المناطق على أساس شبكة واسعة من المنظمات غير الحكومية التابعة للشبكة الدولية

(٢) الموقع www.icca-chem.org/ICCADocs/2010-06_ICCA_BaselineEstimateReport.pdf?epslanguage=en

(٣) www.ipen.org/campaign/documents/education/citreport_09.pdf

للقضاء على الملوثات العضوية الثابتة. والتقارير المعروضة في هذه التقارير غير متوافقة مع أداة البيانات الإلكترونية للأمانة ولذلك لم يمكن تحديدها كميّاً للمؤشرات المعتمدة؛ ومع ذلك تقدم هذه التقارير معلومات تكميلية قيمة ونظرات إضافية متعمقة في الطابع المتنوع للمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ومساهماتها في تنفيذ النهج الاستراتيجي.

باء - الأداة الإلكترونية لجمع البيانات

١٨ - قامت الأمانة بصياغة أداة لجمع البيانات إلكترونياً على الخط في شكل استبيان إلكتروني تحميه كلمة مرور من أجل تسهيل جمع المعلومات المطلوبة للتقرير المرحلي الأول عن تنفيذ النهج الاستراتيجي. وفي سياق هذا العمل، أخذت الأمانة في الاعتبار التوجيه المقدم من المؤتمر في دورته الثانية بشأن أنواع البيانات التي يتعين تجميعها لكل مؤشر من المؤشرات. ويشمل الاستبيان ستة أجزاء: جزء لكل مجال من مجالات المواضيع الخمس لأهداف النهج الاستراتيجي بالإضافة إلى مقدمة لتجميع البيانات الأساسية عن المنظمة التي تقوم باستكمال الاستبيان.

١٩ - وتم التماس تعليقات، مع تحديد ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ كموعد نهائي لاستلامها، بشأن الاستبيان المقترح من خلال الموقع الشبكي للنهج الاستراتيجي. وبعد ذلك تم تنقيح هذا الاستبيان وإدماجه في أداة الدراسة الاستقصائية عن طريق الإنترنت.^(٤) ولاختبار سهولة استخدام هذه الأداة، دعي المتطوعون للقيام باختبار تجريبي لها. وأكدت التعليقات الواردة ملائمة هذه الأداة لجمع البيانات. وتمت معالجة عدد من القضايا التقنية وتعزيز الأداة نتيجة التعليقات الواردة. وتتضمن الوثيقة SAICM/OEWG.1/INF/2 نسخة من الاستبيان الإلكتروني المستخدم كأساس تستند إلى أداة جمع البيانات.

جيم - جمع البيانات وتحليلها من أجل الإعداد للتقرير التمهيدي عن التقدم المحرز (٢٠٠٩ - ٢٠١٠)

٢٠ - بدأ جمع البيانات التي ستستعمل لإعداد التقرير التمهيدي عن التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي في الموقع الشبكي للنهج الاستراتيجي يوم ٤ آذار/مارس ٢٠١١. وتم أيضاً الاتصال بجميع جهات التنسيق الرسمية عن طريق البريد الإلكتروني وإبلاغها بالإجراءات والمواعيد النهائية لتقديم المعلومات. وكان التحكم في استعمال الأداة الإلكترونية عن طريق نظام كلمة مرور وتسجيل للتأكد من هوية الجهات المستجيبة وضمان إجابة واحدة على الأكثر لكل منظمة.

٢١ - وأرسلت خطابات تذكير منتظمة بالبريد الإلكتروني إلى كل من لم يتم بالتسجيل وإلى كل من قام بالتسجيل ولم يقدم بعد أي بيانات. واستمر إبلاغ جهات التنسيق الإقليمية بالتقدم المحرز في تقديم البيانات من البلدان الواقعة في مناطقها. وقدمت تقارير عن التقدم المحرز في جميع الاجتماعات الإقليمية للنهج الاستراتيجي التي عُقدت أثناء فترة التقرير ونوقشت أسئلة واحتياجات محددة للحصول على المساعدة في هذه الاجتماعات. ورغم أن الأداة الإلكترونية كانت لا تتوفر إلا باللغة الإنجليزية فإن نسخاً

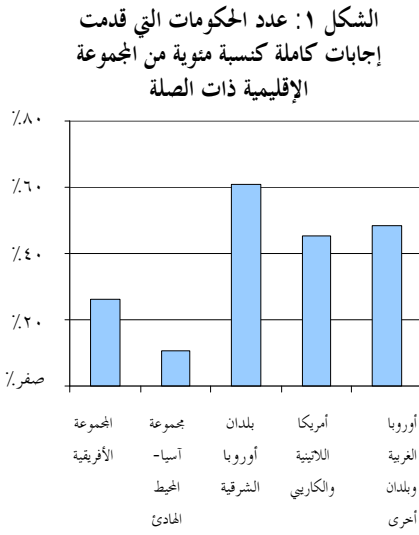
(٤) أُختيرت أداة الدراسة الاستقصائية عن طريق الإنترنت المسماة "داتا كول" "Datacol" لأنها تستعمل على نطاق واسع في السياقات المتصلة بالإنترنت. وقدمت إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منظمة الصحة العالمية الدعم التقني لصياغة هذه الأداة وتنفيذها.

من الاستبيان الإلكتروني أُتيحت أيضاً باللغتين الفرنسية والأسبانية لمناقشتها في الاجتماعات الإقليمية وفي الموقع الشبكي للنهج الاستراتيجي.

٢٢ - وكانت الأمانة قد حددت أصلاً ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١ كموعدها النهائي لاستلام الاستبيانات المستكملة إلكترونياً. ولكن حتى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١١ كان هناك أكثر من ١٣٠ من أصحاب المصلحة الذين سجلوا أنفسهم لاستعمال الأداة الإلكترونية، ولكن لم يقدم سوى ٣٦ منهم فقط استبيانات مستكملة. وبناءً على ذلك قامت الأمانة بتمديد الموعد النهائي حتى ٩ أيار/مايو ٢٠١١.

١ - عدد الردود باستعمال الأداة الإلكترونية لجمع البيانات

٢٣ - تم مرة أخرى تمديد العملية الإلكترونية لجمع البيانات حتى ٩ تموز/يوليه ٢٠١١ للسماح بمزيد من الوقت لاستكمال الاستثمارات التي استكملت جزئياً. وهكذا تم على مدار ١٨ أسبوعاً استلام الإجابات المقدمة من ١١٠ من أصحاب المصلحة (٨٧ من أصحاب المصلحة) كاملاً، مع تقديم جميع الأجزاء الستة من الاستثمار. ومن بين الردود الحكومية، كانت ٦٣ استثماراً قد استكملت تماماً و ١٥ استثماراً استكملت جزئياً. وقامت ٢٨ حكومة أخرى بتسجيل نفسها ولكنها لم تقدم الاستثمار، في حين أن ٨٨ حكومة لم تسجل نفسها، منها ٣٤ حكومة لم يمكن الاتصال بها، وتشمل ٢٢ حكومة ليس لديها جهات تنسيق رسمية.



٢٤ - وكان معدل الاستجابة الشامل من الحكومات يبلغ ٣٢ في المائة. ويوضح الشكل ١ معدل الردود الحكومية لكل مجموعة إقليمية. وهناك مجموعتان إقليميتان، هما آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا، ممثلتان تمثيلاً ضئيلاً، حيث قام ١١ في المائة و ٢٦ في المائة فقط من هاتين المجموعتين على التوالي بتقديم بيانات كاملة. وكانت حكومات البلدان النامية تمثل ٥٥ في المائة من جميع الحكومات التي ردت على الاستبيان ولكن فئتي "الدخل المنخفض الأخرى" و "الدخل المتوسط المنخفض" غير ممثلتين نسبياً.

٢٥ - ومن بين المنظمات غير الحكومية قام ٢٠ في المائة من المنظمات التي تملك نقاط اتصال رسمية باستكمال الاستبيان الإلكتروني. وفي حالة المنظمات الحكومية الدولية كان معدل الاستجابة ٤٢ في المائة من بين المنظمات التي تملك نقاط اتصال رسمية، بما فيها ٨٦ في المائة من المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية. ويبدو أن بعض المنظمات غير الحكومية لم تكن متأكدة مما إن كانت تعزز التبليغ عن التقدم المحرز باستخدام الأداة الإلكترونية؛ وقد يكون ذلك أحد العوامل المساهمة في الانخفاض النسبي لمعدل الإجابة.

٢٦ - وكانت التعليقات عن استعمال الأداة الإلكترونية لجمع البيانات إيجابية عموماً، رغم بعض المشاكل التقنية التي ووجهت في البداية في صدد إحدى الاستثمارات وضرورة تقديم توجيه إضافي للأشخاص الذين يرغبون في استكمال الاستثمار نيابة عن جهات التنسيق الرسمية وعن طريقة طبع نسخ من المذكرات المقدمة. وعلقت بعض الحكومات المستجيبة قائلة إن الوقت الكافي للتشاور مع أصحاب

المصلحة لم يكن متاحاً لها. ومن منظور الأمانة، كان تصميم الأداة بوجود خانات لإدخال الإجابة وأسئلة إلزامية ناجحاً وأتاح إجراء تحليل كمي تمهيدي. وقد استخدمت على نطاق واسع الإطارات المخصصة للنصوص الحرة الاختيارية من أجل إضافة تعليقات ومزيد من الشروح. ويستخلص من الردود الواردة أن عدداً صغيراً من الأسئلة يمكن تحسينها؛ وهي محددة في الوثيقة SAICM/OEWG.1/INF/2. ويشار بإمكانية حذف أو تنقيح هذه الأسئلة حسب النهج المتبع إزاء استكمال التقرير المرحلي الأول.

٢ - النهج المتبع في تحليل البيانات

٢٧ - استكشفت الأمانة عدداً من النهج لتحليل البيانات المتجمعة باستعمال الأداة الإلكترونية. وفي جميع الحالات كانت الإجابات متوازية بصورة مباشرة مع المؤشرات بحيث يمكن مناصرة البيانات الناشئة بسهولة. وتم تخزين البيانات في قاعدة بيانات تسمح بتجميع هذه البيانات بعدد من الطرق. ولأغراض القيام بتحليل تمهيدي، تم تجميع البيانات أولاً عن جميع أصحاب المصلحة لكل مؤشر ثم تخزينها بعد ذلك عرضها حسب نوع صاحب المصلحة، أي (حكومة (بما في ذلك مزيد من الفرز حسب المجموعات الإقليمية والحالة الإنمائية) والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية).

٢٨ - وفي صدد معظم المؤشرات كان الجهات المستجيبة تستطيع تعيين الأنشطة التي يجري تنفيذها بوضع علامة في الخانة المخصصة لذلك. وهكذا كان مجموع عدد المرات التي يتم فيها وضع علامة يساوي مجموع عدد الجهات المستجيبة التي نفذت النشاط المتعلق بهذه الخانة، ويمكن تلخيص مجموع عدد المستجيبين الذين قاموا بتنفيذ الأنشطة المتصلة بكل مؤشر والتعبير عن هذا العدد كنطاق يبدأ من الأكبر عدداً إلى الأقل عدداً. ونظراً لأن المستجيب يستطيع أن يضع علامة في أكثر من خانة قد كان من الممكن حساب متوسط عدد الأنشطة ذات الصلة التي يجري القيام بها وعدد المستجيبين الذين يقومون بأكثر من عدد محدد من الأنشطة من أجل الوصول إلى تقدير لمدى اتساع الأنشطة التي يجري القيام بها.

ثالثاً - استعراض عام للاستنتاجات الرئيسية في التقريرين عن التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي

٢٩ - يقدم هذا الموجز استعراضاً عاماً لتحليل كمي تمهيدي للبيانات المجموعة من الجهات المستجيبة العاملة في تنفيذ النهج الاستراتيجي. ويستند في المقام الأول إلى نتائج جمع البيانات إلكترونياً عن عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ لأنها تمثل أكثر مجموعات المعلومات الكمية اكتمالاً بشأن جميع المؤشرات المعتمدة. ورغم أن الجهات المستجيبة تنتمي إلى الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية فإن جميع البيانات المستخدمة في هذا الموجز قد تم تجميعها وضمها عند اللزوم لإظهار نطاق بسيط من الإجابات لكل مؤشر. ويرد مزيد من المعلومات التفصيلية عن النتائج في الوثائق SAICM/OEWG.1/INF/1 و SAICM/OEWG.1/INF/2 و SAICM/OEWG.1/INF/2/Add.1. ولأغراض الإحالة تم إدراج المؤشرات العشرين التي اعتمدها المؤتمر في دورتها الثانية في مرفق هذه المذكرة.

٣٠ - ورغم أن الاستعراض العام والتقارير التمهيدية الأكثر تفصيلاً يركز أن على البيانات الكمية فإن أهمية تلخيص المعلومات الكمية المقدمة، بما في ذلك المعلومات التي تم الحصول عليها عن طريق الأداة الإلكترونية لجمع البيانات ومن أي تقارير تكميلية من أصحاب المصلحة، تحظى بالاعتراف المؤكد كجزء

حيوي في أي تقييم للتقدم المحرز. وسيتم إدماج المعلومات النوعية في التقرير الذي سيتم إعداده للدورة الثالثة للمؤتمر.

٣١ - ويوضح الشكل ١ النتائج الكمية التي تم الحصول عليها. وبالنسبة لكل مؤشر، يتم تقدير عدد البلدان والمنظمات القائمة للأنشطة ذات الصلة في شكل نطاق نسبة مئوية. ولذلك تمثل التقديرات نطاق الردود الإيجابية على الأسئلة بشأن عدد الأنشطة ذات الصلة التي تساهم في إحراز كل مؤشر من المؤشرات المعتمدة. وفي حالة المؤشر ٢، على سبيل المثال، يظهر عدد البلدان (والمنظمات) التي تملك آليات لمعالجة الفئات الرئيسية من المواد الكيميائية في شكل نطاق بين ٢٥ في المائة و٧٩ في المائة، وذلك حسب فئة المادة الكيميائية موضع النظر.

٣٢ - ويتيح الحجم الأكبر من التفاصيل المعروضة في الوثيقة SAICM/OEWG.1/INF/2 مصدراً وثائقياً هاماً لمستوى أنشطة إدارة المواد الكيميائية التي يجري الاضطلاع بها، مجزأة حسب نوع صاحب المصلحة والمجموعة الإقليمية ومرحلة التنمية الاقتصادية. وهذا النهج التفصيلي مفيد بصفة خاصة نظراً لأن النهج الاستراتيجي هو إطار طوعي متعدد القطاعات ومتعدد أصحاب المصلحة حيث يجري فيه عدد من الأنشطة المختلفة، وإن كانت متصلة، وتساهم جميعها في إحراز هدف كفاءة الوصول بحلول ٢٠٢٠ إلى استعمال وإنتاج المواد الكيميائية بطرق تؤدي إلى تقليل الآثار الضارة على الصحة والبيئة إلى أدنى حد. وتعتبر الأمانة أن هذه المعلومات التفصيلية هي نقطة القوة في العمل الذي تم حتى الآن نظراً لأن هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها توفير هذا القدر الكبير من المعلومات في نسق مقارن. وستسهل هذه المعلومات أيضاً المناقشات بشأن تنفيذ النهج الاستراتيجي في المجموعات الإقليمية قبل التقييم الذي سيقوم به المؤتمر في دورتها الثالثة.

٣٣ - وتتوفر البيانات الشاملة لأغراض المقارنة بين تقرير خط الأساس والتقرير المرحلي التمهيدي الأول بشأن ٧ مؤشرات فقط من المؤشرات العشرين بل ولا يمكن حتى في هذه الحالة مقارنة البيانات إلا في حالة واحد أو اثنين من الأنشطة. وببساطة شديدة، يظهر من هذه المقارنة المحددة أن هناك إما مستويات متشابهة من التنفيذ بين فترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ أو أن هناك زيادات بسيطة. وهناك استثناء واحد وهو استكمال خطط تنفيذ النهج الاستراتيجي، التي توضح زيادة بنسبة ١٠٠ في المائة. وسوف يؤدي توفير معلومات إضافية مطلوبة لاستكمال التقرير التمهيدي، وخاصة من بعض المجموعات الإقليمية والمجموعات الإنمائية، إلى تسهيل تحسين التحليل. ومن المتوقع أيضاً أن تؤدي تجزئة النتائج حسب نوع أصحاب المصلحة إلى تعزيز التحليل الشامل، وخاصة بالنسبة للحكومات، ولكن قد يكون من المطلوب تجميع مؤشرات وبيانات إضافية، من أجل الوصول إلى نفس النتيجة في حالة أصحاب المصلحة من المنظمات الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية.

٣٤ - وبالإضافة إلى التقديرات العددية البسيطة الواردة في الشكل ٢ تتضمن الفقرات التالية عدداً من الملاحظات بشأن المؤشرات المتصلة بالمجالات الموضوعية للنهج الاستراتيجي، وهي تقليل المخاطر، والمعارف والمعلومات، وأسلوب الإدارة، وبناء القدرات والتعاون التقني، والاتجار الدولي غير المشروع.

ألف - تقليل المخاطر

٣٥ - هناك خمس مؤشرات بشأن المجال الموضوعي لتقليل المخاطر: استعمال أدوات إدارة المواد الكيميائية؛ وآليات تناول الفئات الرئيسية من المواد الكيميائية؛ وإدارة النفايات الخطرة؛ ورصد الآثار المتصلة بالمواد الكيميائية؛ وتحديد الأولويات المتعلقة بتقليل المخاطر. وتراوحت الردود الإيجابية القصوى لهذه المؤشرات في مجال هذا الموضوع بين ٦٤ و ٧٩ في المائة بالنسبة إلى جميع المؤشرات في هذه الفئة، وبذلك أصبح هذا المجال الموضوعي يستحوذ على أعلى عدد من الردود الإيجابية عموماً. وتوضح الردود تبايناً واسعاً في الأنشطة التي تم الاضطلاع بها، وخاصة في صدد عدد الجهات المستجيبة التي أخضعت الفئات الرئيسية من المواد الكيميائية لإدارة المخاطر، حيث قام ٧٩ في المائة منها بذلك في حالة مبيدات الآفات بينما قام ٢٣ في المائة فقط منها بهذا العمل في صدد المواد الكيميائية ذات الاستخدامات الانتشارية الواسعة. وكان أقل عدد من الردود الإيجابية في هذه الفئة من نصيب الأنشطة المتصلة باستعمال أدوات إدارة المواد الكيميائية وبالتحديد نشر الأدوات جديدة أو المواد الإرشادية جديدة بشأن إدارة المخاطر، حيث بلغ أقل عدد من الردود الإيجابية ٢٢ في المائة. وتشكل البيانات المجمعة أيضاً عن استعمال أدوات إدارة المواد الكيميائية تقديرات عن استعمال أدوات مختارة ومواد إرشادية للمنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، بمعدل مرتفع جداً من الردود الإيجابية الشاملة بلغ ٦٤ في المائة. ولم تتوفر معلومات خط الأساس عن أي مؤشرات في هذه الفئة لأغراض المقارنة.

باء - المعارف والمعلومات

٣٦ - توجد أربعة مؤشرات تتصل بفئة المعارف والمعلومات في الاستراتيجية الجامعة للسياسات: وهذه المؤشرات هي توفير معلومات وفقاً للمعايير الموحدة دولياً، وتبليغ المجموعات المعرضة، والبرامج البحثية؛ ووجود مواقع شبكية توفر معلومات السلامة المتصلة بالمواد الكيميائية. وتراوح الحد الأقصى للردود الإيجابية للمؤشرات في هذا المجال من ٥٣ في المائة إلى ٦٦ في المائة بين جميع أصحاب المصلحة، وهو ما يمثل معدل إجابة شاملاً يقل قليلاً عن المعدل الخاص في حالة تقليل المخاطر.

الشكل ٢: استعراض عام لنطاق ردود جميع أصحاب المصلحة للمؤشرات العشرين في التقرير التمهيدي من التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي (٢٠٠٩ - ٢٠١٠)



٣٧ - وتتصل المستويات المرتفعة من النشاط المبلغ عنه بتقديم المعلومات عن طريق المواقع الشبكية لوسم المواد الكيميائية وسلامة المواد الكيميائية. وفي حين أن تبليغ الجمهور كان عاملاً مشتركاً أيضاً فقد تم التبليغ أيضاً عن انخفاض نسبي في مستوى النشاط بالنسبة للمجموعات المعرضة، وخاصة كبار السن والمجموعات الأصلية. وبالمثل، بينما تم التبليغ عن المواقع الشبكية لمعلومات السلامة الكيميائية بصورة متكررة فقد كان أحد الأنشطة التي تم التبليغ عنها أقل من غيرها يتصل بالمعلومات ببدائل المواد الكيميائية التي يجري توفيرها من خلال المواقع الشبكية. وتم التبليغ أيضاً عن توافر المعلومات عن الامتثال للنظام المتوائم على الصعيد العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها بنسبة تتراوح بين ٢٩ في المائة و٤١ في المائة من الجهات المستجيبة، حسب نوع المادة الكيميائية، وهو رقم قريب من نسبة ٣٣ في المائة المقدرة في تقرير خط الأساس.

جيم - أسلوب الإدارة

٣٨ - تتصل ثلاثة مؤشرات بفترة أسلوب الإدارة في الاستراتيجية الجامعة للسياسات: الالتزام بتنفيذ النهج الاستراتيجي؛ وآلية التنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين؛ وتنفيذ الأولويات الدولية الرئيسية بشأن المواد الكيميائية. وتراوحت الردود الإيجابية بين ٤٣ في المائة و٨٨ في المائة. وتم الحصول على أعلى رد إيجابي بشأن تنفيذ صكوك برنامج الأمم المتحدة للبيئة ذات الصلة، حيث قال ٨٨ في المائة من الجهات المستجيبة إنهم يملكون آليات لتنفيذ بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون. ويذهب التقرير التمهيدي إلى ما هو أبعد من الصكوك الثمانية التي يغطيها تقرير خط الأساس بتوفير معلومات عن ٢١ صكاً واتفاقية بشأن المواد الكيميائية، وما يتبع ذلك من نطاق أوسع لمعدلات التنفيذ.

٣٩ - وكان عدد الردود الإيجابية المتصلة بالالتزام بتنفيذ النهج الاستراتيجي يتراوح بين ٢٣ في المائة و٤٣ في المائة، وهو ما يعطي صورة عن أنواع الأنشطة المدرجة في الاستبيان. وتظهر القوائم التي تحتفظ بها الأمانة بالفعل أن تسمية جهة اتصال للنهج الاستراتيجي قد تحققت بنسبة ٨٥ في المائة من الحكومات أثناء فترة تقدير خط الأساس وبنسبة ٨٩ في المائة بنهاية عام ٢٠١٠. وفيما يتعلق بالمنظمات الحكومية الدولية، ظل عدد جهات الاتصال الرسمية ثابتاً منذ فترة خط الأساس، وزاد عدد جهات التنسيق للمنظمات غير الحكومية من ٥٧ إلى ٧٦ جهة، أو ٣٥ في المائة.

٤٠ - ولاستكمال المعلومات المعروفة عن جهات التنسيق، تم جمع معلومات عن الأشكال الأخرى من التعبير عن الالتزام بالنهج الاستراتيجي. وهكذا أبلغ ٤٣ في المائة من الجهات المستجيبة عن إدراج معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي في تقاريرها السنوية، وأبلغ ٢٦ في المائة عن نشر خطة لتنفيذ النهج الاستراتيجي، وهو ما يمثل ارتفاعاً من نسبة ١٣ في المائة الواردة في تقرير خط الأساس. وأبلغ ٤٨ في المائة فقط من الحكومات عن استعمال لجان أصحاب المصلحة المتعددين، وهو ما يمثل انخفاضاً عن نسبة ٧٧ في المائة الواردة في خط الأساس. وقد يمكن تفسير هذا الهبوط المفاجئ بأن كثيراً من لجان أصحاب المصلحة المتعددين المبلغ عنها في تقرير خط الأساس كانت موجودة قبل إنشاء النهج الاستراتيجي ولم تكن قد أنشئت بالتحديد لأغراض التنسيق في موضوعات النهج الاستراتيجي، وقدم ٧٠ في المائة من الجهات المستجيبة ردوداً إيجابية على سؤال منفصل عن استعمال لجان أصحاب المصلحة المتعددين لتنسيق موضوعات المواد الكيميائية بصورة أكثر عمومية. ولذلك تظهر في كلا تقرير

خط الأساس والتقارير المرحلي الأول وفترة نسبية في لجان أصحاب المصلحة المتعددين التي تتناول إدارة المواد الكيميائية دون الاقتصار في التركيز على الموضوعات المتصلة بالنهج الاستراتيجي.

دال - بناء القدرات والتعاون التقني

٤١ - تتصل ستة مؤشرات ببناء القدرات والتعاون التقني: الموارد الثنائية للمساعدة على بناء القدرات والتعاون التقني؛ وتحديد الاحتياجات المتعلقة ببناء القدرات وتحديد أولوياتها؛ والتعاون الإقليمي؛ والمساعدة الإنمائية؛ والمشاريع المدعومة من الصندوق الاستثماري لبرنامج البداية السريعة؛ ومصادر التمويل الأخرى لبناء القدرات والتعاون التقني. وأبلغ ٣١ في المائة من الجهات المستجيبة عن مساعدة تقنية ثنائية وأبلغ ١٧ في المائة من الجهات المستجيبة عن الدعم المالي الثنائي. وبالإضافة إلى ذلك أبلغ ٣٩ في المائة من الجهات المستجيبة عن استكمال وتحديث خطط التنفيذ الوطنية المتعلقة باتفاقية ستكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة وأبلغ عدد أقل عن استكمال وتحديث الأنواع الأخرى من الخطط لتعيين الاحتياجات وتحديد أولوياتها. وأبلغ عدد يتراوح بين ٢٧ في المائة و ٥٠ في المائة من الجهات المستجيبة عن التعاون الإقليمي بشأن السلامة الكيميائية، وذلك حسب موضوع التعاون ونقطة التركيز الخاصة بذلك التعاون. وأبلغ ٣٢ في المائة من الجهات المستجيبة عن خطط المساعدة الإنمائية التي تدخل فيها السلامة الكيميائية. وتم تقديم مساعدة تتصل ببرنامج البداية السريعة إلى ٥٩ بلداً. وفيما يتعلق بالدعم المالي لبناء القدرات من مصادر أخرى من خلال الصندوق الاستثماري للبداية السريعة، أبلغ ٤ في المائة من الجهات المستجيبة عن حصولها على هذه المصادر من خلال اتفاقيات متعددة الأطراف وأبلغ ٤٤ في المائة عن أهمية الدعم المقدم من خلال الأمم المتحدة. ولم يكن من الممكن إجراء مقارنات خط الأساس إلا بالنسبة للصندوق الاستثماري لبرنامج البداية السريعة واستكمال أو تحديث خطط تنفيذ النهج الاستراتيجي. وفي الحالتين تم التبليغ عن زيادات، مع حدوث زيادة تبلغ ١٠٠ في المائة في عدد خطط تنفيذ النهج الاستراتيجي التي تم التبليغ عنها.

هاء - الاتجار الدولي غير المشروع

٤٢ - تركز مسائل الاتجار غير المشروع على الحصول على المعلومات بشأن الأنشطة لمنع الاتجار الدولي غير المشروع في المواد الكيميائية والنفايات الخطرة. وكانت الردود الواردة ذات نطاق متشابه، حيث أبلغ حوالي ٦٠ في المائة من الجهات المستجيبة عن أنشطة مثل التشريعات وتبليغ المعلومات بشأن النقل خارج البلد وأبلغ ٣٠ في المائة عن أنشطة تتصل بالوعي الجماهيري. ولم تتوفر معلومات خط أساس بشأن المؤشرات الخاصة بهذا القسم من الاستراتيجية الجامعة للسياسات.

خامساً - استكمال أعمال التبليغ للإعدادات للدورة الثالثة للمؤتمر

٤٣ - كما لوحظ أعلاه، وافق المؤتمر في دورته الثانية على الاضطلاع في دورته الثالثة بتقييم رسمي للتقدم المحرز، وطلب من الأمانة تسهيل ذلك التقييم بإعداد تقرير مرحلي للفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١١. والتقارير الوارد في الوثيقة SAICM/OEWG.1/INF/2 هو صيغة تمهيدية لذلك التقرير المرحلي، ويغطي فقط سنتين من السنوات الثلاث هما ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. وقد يود الفريق العامل المفتوح العضوية في أن ينظر في العمل الذي تم الاضطلاع به حتى الآن بغرض تقديم توجيهات إلى الأمانة بشأن استكمال التقرير المرحلي الأول وبشأن نسق تقديمه إلى المؤتمر في دورته الثالثة.

٤٤ - ويمثل في الوقت المطلوب لجمع البيانات الإضافية عن عام ٢٠١١ اعتباراً هاماً. وترى الأمانة أن الأمر سيتطلب ستة أشهر على الأقل لجمع وتحليل هذه البيانات. وسيتطلب الأمر وقتاً إضافياً لإعداد تقرير نهائي بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست. وأشار عدد من الجهات المستجيبة إلى أنها تحتاج إلى مزيد من الوقت لجمع البيانات، ولاحظت أن فترة ١٨ أسبوعاً كانت قد أُتيحت لجمع البيانات اللازمة لهذا التقرير. وفي حالة استئناف جمع البيانات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ فإن التقرير لا يمكن أن يكون جاهزاً قبل تموز/يوليه ٢٠١٢. وليس ثمة شك في أن توفر المعلومات عن التقدم المحرز في النهج الاستراتيجي قبل هذا الوقت سيكون مفيداً لإجراء عملية التقييم نظراً لأنه سيمنح أصحاب المصلحة، وخاصة أصحاب المصلحة من المجموعات الإقليمية، من مناقشة النتائج بصورة جماعية استعداداً لعملية التقييم الرسمي التي سيقوم بها المؤتمر.

٤٥ - ولكي يمكن الاضطلاع بدورة إضافية من جمع البيانات عن عام ٢٠١١، سيكون مطلوباً من جميع الجهات التي قدمت معلومات لهذا التقرير أن تقدم استمارة إلكترونية إضافية لبيانات ٢٠١١. ويدخل في الأداة الإلكترونية سمة لم يتم تشغيلها بعد، وهي تسمح للجهات المستجيبة بأن تقوم بتحرير أي إجابات قد سبق لها تقديمها أو تعديلها بأي شكل آخر. واستناداً إلى الخبرة المكتسبة من جمع البيانات الحالية، سيكون ذلك مفيداً للمستجيبين الذين لم يتوفر لهم الوقت الكافي تماماً لتقديم الإجابات عن جميع أجزاء الاستمارة أو الجهات المستجيبة الذين يرغبون في إضافة معلومات في هذا السياق إلى إجاباتهم. ولكن استعمال هذه السمة للتبليغ عن بيانات كاملة بشأن عام ٢٠١١ لا يعتبر ممكناً في هذه المرحلة، وخاصة إذا حدث تغيير في الأسئلة التي ستستعمل لجمع البيانات.

٤٦ - ولم تقدم بعد ١٠٠ حكومة معلومات تبليغ عن التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي، وينبغي بذل كل الجهود للحصول على البيانات من أصحاب المصلحة الآخرين في النهج الاستراتيجي. وعلى الأرجح، سوف تستفيد الجهات المستجيبة التي لم تقدم بعد إجاباتها من القيام بمزيد من أعمال والتوعية والمساعدة لتقديم البيانات؛ وإذا كانت الموارد محدودة فإن الأمانة قد تحتاج إلى إيلاء الأولوية لهذه التوعية والمساعدة بدلاً من البدء في جولة جديدة من التبليغ عن معلومات ٢٠١١، وذلك لصالح جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الجهات التي قدمت بالفعل معلومات عن الفترة ٢٠٠٩ و٢٠١٠.

٤٧ - وأخيراً يتطلب الأمر مواصلة النظر في الطريقة التي يمكن بها للمؤتمر تقييم التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي. وقد أكدت أعمال التبليغ التمهيدي الحالية إمكانية جمع المعلومات والبيانات من مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة وأظهرت وجود عدد من النهج إزاء بحث الاتجاهات والتبليغ عن مجموعة من الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها بصدد كل مؤشر من المؤشرات. ويمكن أن تتيح هذه النتائج الوصفية صورة جيدة للأنشطة التي يجري الاضطلاع بها في صدد كل مؤشر، وهو ما يعتبر متمشياً مع الطابع الطوعي للنهج الاستراتيجي. وقد يود الفريق العامل المفتوح العضوية أن ينظر في الطريقة التي يمكن بها استخدام هذه المعلومات للمساهمة في التقييم الذي سيقوم به المؤتمر في دورته الثالثة، وخاصة في صدد تقييم التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف خطة التنفيذ الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي بشأن التنمية المستدامة، والتي تدعو إلى القيام، بحلول عام ٢٠٢٠، بإنتاج أو استخدام المواد الكيميائية بطرق تقلل إلى أدنى حد من الآثار الضارة الهامة على صحة الإنسان والبيئة. وتشمل النهج التي قد يرغب الفريق العامل المفتوح العضوية في النظر فيها ما يلي:

(أ) مقارنة النتائج بخط أساس أسمى: أظهرت الأعمال الجارية حتى الآن إمكانية ذلك بالنسبة لعدد محدود من المؤشرات العشرين. وفي حالات أخرى يمكن أن تتيح النتائج الموضحة في التقرير المرحلي الأول مقياس خط أساس بديل عن المقياس الفعلي من أجل عمليات التقييم اللاحقة؛

(ب) مقارنة على أساس رصد التقدم في كل فترة: بعد الدورة الثالثة للمؤتمر لن تكون هناك سوى دورة واحدة أخرى قبل عام ٢٠٢٠ وهي دورة ستعقد في عام ٢٠١٥. وقد يرغب الفريق العامل المفتوح العضوية في أن ينظر في توقيت وطول فترة التقرير السابقة لدورة ٢٠١٥. واعتماد دورة رصد لمدة سنتين بدلاً من ثلاث سنوات وبدء تطبيق هذه الدورة في فترة التبليغ الحالية لعام ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ سيزيد إلى أقصى حد عمليات التقييم التي يمكن أن يقوم بها المؤتمر ويسمح بمناقشة النتائج على نطاق واسع في الفترات بين دورات المؤتمر؛

(ج) المقارنة على أساس الهدف: لا يشمل أي من المؤشرات التي وافق عليها المؤتمر حتى الآن هدفاً لتحقيق الغاية الخاصة لعام ٢٠٢٠. وتوجد بعض الأهداف المحتملة لمؤشرات مختارة في خطة العمل العالمية للنهج الاستراتيجي. وعلى سبيل المثال يشمل النشاط رقم ١٦٥ في الخطة هدفاً يتوخى امتلاك جميع البلدان بحلول عام ٢٠١٠ آليات متعددة القطاعات لصياغة الملامح وخطط العمل الوطنية. ويتضح من المعلومات المبلغة عن عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ أن أكثر من ٧٠ في المائة من البلدان تملك بالفعل هذه الآليات. وقد يكون ممكناً صياغة أهداف لمؤشرات أخرى باستعمال بيانات ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ كدليل، مقترنة بعناصر أخرى من خطة العمل العالمية حسب الاقتضاء.

سادساً - الإجراءات الممكنة التي يمكن أن يتخذها الفريق العامل المفتوح العضوية

٤٨ - مع مراعاة الأعمال التي اضطلعت بها الأمانة حتى الآن، قد يرغب الفريق العامل المفتوح العضوية في أن يستكمل الإعداد لكي تضطلع الدورة الثالثة للمؤتمر بتقييم رسمي للتقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي. وقد يرغب الفريق العامل فيما يلي:

(أ) أن يشجع أصحاب المصلحة الذين لم يبلغوا بالفعل عن التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ على القيام بذلك باستعمال الأداة الإلكترونية للأمانة بحيث يتم تنفيذ التقدم المحرز لجميع المناطق والبلدان من مختلف مراحل التنمية الاقتصادية في البيانات المجموعة لتقييم التقدم المحرز؛

(ب) أن يصدر تعليقات وإرشادات إلى الأمانة، بما في ذلك ما يتعلق بأي تعديلات ضرورية في الأداة الإلكترونية؛

(ج) أن يطلب من الأمانة استكمال التقرير الأول عن التقدم المحرز استناداً إلى البيانات المتوفرة عن الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ وأن تفصل عدداً من الأهداف المحتملة للمساعدة في تقييم التقدم المحرز لتحقيق هدف ٢٠٢٠، مع مراعاة النتائج الناشئة عن أعمال التبليغ التمهيدي الجارية والأهداف الواردة في خطة العمل العالمية، حسب الاقتضاء؛

(د) تقديم توصية إلى المؤتمر العالمي المعني بإدارة المواد الكيميائية بأن يتم جمع البيانات عن التقدم المحرز دورياً في دورات زمنية من سنتين وأن يغطي التقرير التالي عن التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٢.

المرفق

قائمة المؤشرات للتبليغ عن التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي

اعتمد المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية المؤشرات العشرين التالية في دورته الثانية في أيار/مايو ٢٠٠٩، إلى جانب توجيهات بشأن أنواع البيانات التي يتعين جمعها من أصحاب المصلحة. وهذه المؤشرات مستنسخة من المرفق الثالث لتقرير تلك الدورة بدون التوجيهات.

ألف - تقليل المخاطر

- ١ - عدد البلدان (والمنظمات) التي تنفذ الأدوات المتفق عليها لإدارة المواد الكيميائية.
- ٢ - عدد البلدان (والمنظمات) التي لديها آليات تتناول الفئات الرئيسية من المواد الكيميائية.
- ٣ - عدد البلدان (والمنظمات) التي لديها ترتيبات لإدارة النفايات الخطرة.
- ٤ - عدد البلدان (والمنظمات) التي تقوم بأنشطة تُنتج بيانات رصد بشأن مواد مختارة منتقاة بيئية وخاصة بصحة البشر ذات أولوية.
- ٥ - عدد البلدان (والمنظمات) التي لديها آليات لتحديد الأولويات المتعلقة بتقليل المخاطر.

باء - المعارف والمعلومات

- ٦ - عدد البلدان (والمنظمات) التي توفر معلومات وفقاً للمعايير الموحدة دولياً.
- ٧ - عدد البلدان (والمنظمات) التي لديها استراتيجيات محدّدة مطبّقة لتبليغ المعلومات بشأن المخاطر المرتبطة بالمواد الكيميائية التي تتعرض لها الفئات المعرضة.
- ٨ - عدد البلدان (والمنظمات) التي لديها برامج بحثية.
- ٩ - عدد البلدان (والمنظمات) التي لديها مواقع شبكية توفر معلومات لأصحاب المصلحة.

جيم - أسلوب الإدارة

- ١٠ - عدد البلدان (والمنظمات) التي التزمت بتنفيذ النهج الاستراتيجي.
- ١١ - عدد البلدان (والمنظمات) التي لديها آلية تنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين.
- ١٢ - عدد البلدان (والمنظمات) التي لديها آليات لتنفيذ الأولويات الدولية الرئيسية بشأن المواد الكيميائية.

دال - بناء القدرات والتعاون التقني

- ١٣ - عدد البلدان (والمنظمات) التي توفر موارد (مالية وعينية) للمساعدة على بناء القدرات والتعاون التقني مع البلدان الأخرى.
- ١٤ - عدد البلدان (والمنظمات) التي حدّدت احتياجاتها وأولوياتها الوطنية المتعلقة ببناء القدرات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

١٥ - عدد البلدان (والمنظمات) المشاركة في التعاون الإقليمي بشأن المسائل المتصلة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

١٦ - عدد البلدان التي تُدرج إدارة المواد الكيميائية في برامجها الخاصة بالمساعدة الإنمائية.

١٧ - عدد البلدان (والمنظمات) التي لديها مشاريع مدعومة من الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة التابع للنهج الاستراتيجي.

١٨ - عدد البلدان (والمنظمات) التي لديها مشاريع للإدارة السليمة للمواد الكيميائية بدعم من مصادر تمويل أخرى (خلاف التمويل من برنامج البداية السريعة).

هاء - الاتجار الدولي غير المشروع

١٩ - عدد البلدان التي يوجد لديها آليات لمنع الاتجار غير المشروع في المواد الكيميائية السميّة والخطرة والمقيّدة بشدة، كل على حدة.

٢٠ - عدد البلدان التي لديها آليات لمنع الاتجار غير المشروع في النفايات الخطرة.